## الاجتماع رقم (154) للمجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الماليزي

عقد المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الماليزي (المجلس) اجتماعه رقم 154 في 17 ديسمبر 2014. وقد ناقش في الاجتماع القضايا المتعلقة بمسودة المعيار الشرعي للوكالة.

ومن ضمن القرارات الرئيسية التي توصل إليها المجلس عن الوكالة هي ما تتعلق بالحالة التي يستحق الوكيل تحت الوكالة بالأجرة رسوما عند قيامه بالمهمة التي كلفه الموكل.

وفيما يتعلق بجمع عقد الوكالة مع عقد الكفالة، قرر المجلس بجواز الجمع بين العقدين في إتفاقية واحدة بشرط أن :

(i) صحة كل من العقدين غير متعلقة بالآخر

(ii) ومثل هذا الجمع لا يؤدي إلى ضمان رأس المال الاستثماري من قبل الوكيل.